

إعلان فتح باب الترشيحات

للدورة السابعة لأكاديمية القانون الدستوري

أيلول/سبتمبر - تشرين الأول/أكتوبر 2022

"الدستورية، حقوق الإنسان، والحريات المدنية بعد 11 عاما من الانتفاضات العربية"

الموعد النهائي لتقديم الترشيحات: 15 تموز/يوليو 2022

تعترم المنظمة العربية للقانون الدستوري تنظيم الدورة السابعة لأكاديمية القانون الدستوري في الفترة الممتدة بين أواخر أيلول/سبتمبر 2022 وأواخر تشرين الأول/أكتوبر 2022. سيتم الإعلان عن التاريخ المحدد لاحقاً. وستجري أعمال الأكاديمية لهذه السنة عبر الانترنت من خلال تطبيق زوم.

تمثل الأكاديمية جانباً من جهد يهدف إلى:

- الاستثمار العلمي وتخرج باحثين على مستوى عالٍ من التدريب قادرين على المشاركة بصورة فعالة في تطوير وتنمية الحوكمة الدستورية والبناء الديمقراطي في بلادهم وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا عموماً.
- تنمية المعارف واكتساب القيم والمهارات اللازمة لإجراء بحوث علمية ذات أهمية وذات مردود تطبيقي.

أعمال الأكاديمية: سيشارك المشاركون/ات في الأكاديمية في برنامج تدريبي عبر الإنترنت بين نهاية أيلول/سبتمبر 2022 ونهاية تشرين الأول/أكتوبر 2022. * بعد انتهاء البرنامج التدريبي، سيعمل كل مشارك/ة على تنفيذ مشروع مناصرة. على جميع مشاريع المناصرة أن تشمل صياغة ورقة سياسات تتعلق بموضوع الدورة السابعة للأكاديمية بالإضافة إلى تنفيذ نشاطين على الأقل من أنشطة المناصرة لنشر محتويات الورقة (انظر أدناه).

سيتلقى المشاركون والمشاركات تأطيراً وتوجيهاً من خبراء عرب ودوليين بارزين لتعزيز مهاراتهم المنهجية والبحثية والمتعلقة بالمناصرة، فضلاً عن معرفتهم العلمية بالموضوع العام. سيعمل المدربون والخبراء والمنظمة العربية للقانون الدستوري عن كثب مع المشاركين لتطوير أوراقهم ودعمهم في تنفيذ أنشطة المناصرة المنفقة عليها.

أوراق السياسات: على المشاركين والمشاركات في الأكاديمية إعداد أوراقهم باللغة العربية. تتعهد المنظمة العربية للقانون الدستوري بنشر الأوراق ذات الجودة العالية والمقبولة من المحكمين في مطبوعاتها. ويشترط على أوراق السياسات أن:

- i. تركّز على حق أو حرية معينة/مجموعة معينة من الحقوق أو الحريات؛
- ii. تحدّد طرق البحث المستخدمة لجمع البيانات في ما يتعلق بذلك الحق أو الحرية/تلك المجموعة من الحقوق أو الحريات؛
- iii. تبّلع عن النتائج التي تم التوصل إليها بإيجاز وتستخلص استنتاجات واضحة (ما إذا كانت المشاكل تتعلق بنقص في الأحكام الدستورية/القانونية، أو بعدم ملاءمة تلك الأحكام الدستورية/القانونية، أو بعدم تنفيذها)؛
- iv. صياغة توصيات محددة في ما يتعلق بتلك النتائج والاستنتاجات؛ و
- v. عند الاقتضاء، أن تعتمد نهجاً مقارناً.

البحث للمناصرة

سيطلب من المشاركين والمشاركات إجراء أبحاثهم بقصد تقديم الأدلة والحجج التي يمكن استخدامها لدعم موقف معين في ما يتعلق بالأطر الدستورية والقانونية التي تؤثر على حق أو حرية معينة/مجموعة معينة من الحقوق أو الحريات.

إشكالية البحث: أثر الدساتير الجديدة والتعديلات الدستورية على تحوّل حقوق الإنسان والحريات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

ستبحث الأكاديمية السابعة في العوامل الدستورية التي تؤثر على حقوق الإنسان والحريات المدنية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. وسوف يشمل البحث مدى تبني مختلف البلدان التي قامت بوضع دستور جديد أو بإصلاح دستوري لنهج قائم على الحقوق، سواء بالنسبة للعلاقة بين الدستورية والدين وحقوق الإنسان، أو الدستورية وحالات الاستثناء، أو المساواة بين الرجل والمرأة، أو حقوق الأقليات، إلخ. وكذلك سيتم البحث في مدى نجاح هذه الدول في ضمان حقوق الإنسان والحريات بشكل فعال، والتحديات التي واجهتها، وما إذا كانت ناجمة عن غياب الأحكام الدستورية أو القانونية، أو عن نقص فيها، أو عن عدم تنفيذها.

ولأوراق السياسات أن تبحث في إحدى الأمور التالية:

1. تقييم كيفية تنظيم حقوق أو حريات معينة، سواء على المستوى الدستوري أو التشريعي، ومدى تأثير كيفية تنظيمها على التمتع الفعلي بها. يمكن لهذه الحقوق أو الحريات أن تشمل المساواة وعدم التمييز، حقوق المرأة، حرية المعتقد، حرية التعبير والرأي والإعلام، حرية التجمع وتكوين الجمعيات، الحقوق الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، حقوق الأقليات، إلخ.
2. تقييم أحكام التقييد في الدستور وتأثيرها على تنظيم حق أو حرية معينة/ مجموعة معينة من الحقوق أو الحريات.
3. تقييم كيفية تنظيم حالات الاستثناء على المستوى الدستوري، وما إذا كانت قد أدرجت ضمانات كافية في ما يتعلق بحقوق الإنسان.

أنشطة المناصرة: على المشاركين والمشاركات في الأكاديمية تنفيذ نشاطين على الأقل من أنشطة المناصرة. ويمكن لأنشطة المناصرة أن تشمل: نشر المقالات التحريرية والرأي، تنظيم مؤتمرات مع الجمهور المستهدف (بما في ذلك صناع القرار، والأحزاب السياسية، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية، وما إلى ذلك)، حملات اعلامية على وسائل التواصل الاجتماعي، ممارسة الضغط مع الجمهور المستهدف، إلخ.

وعلى أنشطة المناصرة:

- i. أن تستند إلى نتائج ورقة السياسة؛
- ii. أن تكون واقعية من حيث نطاقها؛
- iii. أن تشمل تحديدا للجمهور المستهدف؛
- iv. أن تتضمن وصفا للخطوات التي سيتم اتخاذها لتنفيذها؛ و
- v. أن تتضمن وصفا للنتائج المقصودة والأثر المرتقب.

تقديم طلبات المشاركة إلى الأكاديمية

ترحب أكاديمية القانون الدستوري بطلبات الراغبين/ات في المشاركة في الدورة السابعة، علماً أنه سيتم اختيار المشاركين/ات من قبل لجنة تحكيم وفق معايير تنافسية، مع مراعاة التمثيل الجنساني والجغرافي.

ويتعين تحقق الشروط التالية في جميع المتقدمين:

1. إجادة اللغة العربية إجادة تامة تحدثاً وكتابة. إن إجادة لغة أخرى تمثل ميزة إضافية.
2. ألا تقل سن المتقدم/ة عن السابعة والعشرين، وألا تزيد عن خمسة وأربعين عاماً. (يمكن إجراء استثناءات في ظروف استثنائية)
3. أن يكون مقدّم/ة الطلب طالب/ة دكتوراه أو حاصل/ة على الدكتوراه في الحقوق أو العلوم السياسية أو اختصاص ذي صلة بموضوع الأكاديمية لهذه السنة، أو أن يكون له/ها عدة سنوات من الخبرة المهنية في مجال حقوق الإنسان.
4. الاهتمام بالشؤون والتحولات الدستورية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا خاصة في ما يتعلق بحقوق الإنسان والحريات المدنية.
5. الالتزام بالعمل على مشروع المناصرة الخاص بهم بعد الأكاديمية. الاستعداد التام لتطوير العمل البحثي وتدقيقه وتقبّل الملاحظات الفنية والعلمية من الخبراء والمراجعين والعمل على استيعابها وعلى تطوير ورقتهم بما يتوافق مع هذه الملاحظات، وتقبّل التوجيه في ما يتعلق بتنفيذ أنشطة المناصرة الخاصة بهم.
6. الالتزام بحضور كافة جلسات الاكاديمية.

على الراغبين والراغبات تقديم طلباتهم في موعد أقصاه 15 تموز/يوليو 2022. وينبغي أن يتضمن كل طلب:

- سيرة ذاتية.
- مقترح بحثي لا يتجاوز 1000 كلمة، يصف مشروع المناصرة، بما في ذلك موضوع ورقة السياسات وإشكالية البحث الذي ستتناولها، بالإضافة إلى وصف لنشاطين من أنشطة المناصرة على الأقل وكيف يخطط مقدم/ة الطلب تنفيذهما.
- نماذج عن أوراق أو أبحاث أو مقالات للمتقدم سبق نشرها، ذات صلة بالقانون الدستوري بصفة عامة أو بموضوع الأكاديمية بصفة خاصة، إن وجدت.
- رسالة توصية من أحد المشرفين أو رؤساء المتقدم بالطلب الحاليين أو السابقين.

يجب إرسال طلب تقديم يتضمن كل المعلومات والبيانات والأوراق المذكورة أعلاه إلى العنوان التالي: tamara.elkhoury@dustour.org مع ضرورة أن يشتمل عنوان رسالة البريد الإلكتروني على: "طلب التقديم - أكاديمية القانون الدستوري السابعة".

لن ينظر إلى أي طلب غير مكتمل البيانات والأوراق. وسيتمّ الاتصال فقط بمن تم اختيارهم لإجراء مقابلة في أواخر يوليو 2022. ستقوم المنظمة بعدها بإبلاغ من تمّ قبولهم في أوائل شهر سبتمبر 2022.

الشؤون اللوجستية والمنحة

إنّ الأكاديمية مجانية للمشاركين والمشاركات. ستتكلّف المنظمة العربية للقانون الدستوري بتغطية جميع نفقات المواد التعليمية ونفقات الخبراء والمحكّمين.

كما ستُصرف منحة لكل مشارك/ة تقوم إدارة الأكاديمية بالموافقة على نشر ورقتها وذلك بعد تنفيذ مشروع المناصرة والانتهاء من كتابة ومراجعة الورقة وفق تعليمات المحكّمين والحصول على الإذن بالنشر، وذلك في غضون شهر نيسان/أبريل 2023 .

* التواريخ قابلة للتغيير حسب توفر المدربين.